سنحرص دوما على تطوير العلاقات الثنائية مع الأشقاء والأصدقاء على قاعدة المصالح المشتركة وتبادل المنافع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

صدور 3 قوانين بربط موازنات الدولة ووحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للعام المقبل 2008 م

صنعاء/سبأ:

صدر ا مس القانون رقم (26) لسنة 2007م بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م فيما يلي نصه :

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته ، وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية ، وبعد موافقة مجلس النواب، أصدرنا القانون الآتي نصه : -

مادة (1) تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م بمبلغ وقـــدره(1.524.503.033.000) ريال فقط . واحد تريليون وخمسمائة وأربعة وعشرين مليار وخمسمائة وثلاثة ملايين وثلاثة وثلاثين ألف ريال لا غير وذلك كما يلي : -

الإجمالي العام : (1.524.503.033.000)

الباب الأول : الإيرادات الضريبية (330.133.526.000)

الباب الثاني : المنح (64.492.662.000)

الباب الثالث : إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة (998.971.613.000)

الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية (449.851.000)

البـــاب الخـامـــس : الـتـصـــرف في الأصـــــول المـالـيـة وتحـمـل الخـصـــوم (130.455.381.000)

مـادة (2): تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2008م بمبلغ وقـــدره(1.829.585.376.000) ريال فقط . واحد تريليون وثمانمائة وتسعة وعشرين مليار وخمسمائة وخمسة وثمانين مليون وثلاثمائة وستة وسبعين ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام (1.829.585.376.000)

الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين (499.771.317.000)

الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات (294.468.868.000)

البـاب الثالث : الإعـانات والمنح والمنافع الاجتماعية (465.836.715.000)

استخدامات غير مبوبة (27.512.485.000)

الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية (443.529.337.000)

الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم (98.466.654.000)

مادة (3) : يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م بمبلغ (305.082.343.000) ريال فقط . ثلاثمائة وخمسة مليار واثنان وثمانون مليون وثلاثمائة وثلاثة وأربعون ألف ريال لا غير.

مادة (4): تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول الموازنة العامة للدولة جزءا مكملا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيـرادات المقدرة والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بالقانون رقم (50) لسنة 1999م ،وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م ، والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (7) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2008م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ 24 ذو القعدة 1428هجرية الموافق 4 ديسمبر 2007م

وصدر امس القانون رقم (27) لسنة 2007م، بشأن ربط موازنات القطاع الاقتصادي للسنة المالية 2008م فيما يلي نصه :

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية ،وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشان القانون المالي وتعديلاته وبعد موافقة مجلس النواب ، اصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة (1) : أ. يقدر اجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2008م بمبلغ 2 تريليون و 121 مليارات و 4 ملايين و 129 ألف ريال لا غير.

ب. يقدر اجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي للسنة المالية 2008م بمبلغ 103 مليار و 72 مليون و 183 ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة في اجمالي هذا الفائض بمبلغ 68 مليار و 885 مليون و 869 ألف ريال لا غير .

ج . يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي للسنة المالية 2008م بمبلغ 2 مليار 623 مليون و 541 ألف ريال لا غير منه مبلغ 2 مليار و 546 مليون و782 ألف ريال عجزا معلنا .

ثانيا:الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقا لقوانين إنشائها .

الموارد

البيان التقديرات

الإجمالي العام للموارد (50,459,772,000)

الباب الأول: الإيرادات الضريبية (- - -)

الباب الثاني: المنح (39,183,707,000)

الباب الثالث:إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة (3,755,677,000)

الباب الرابع:التصرف في الأصول غير المالية (252,250,000)

الباب الخامس:التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم (7,268,138,000)

الاستخدامات

البيان التقديرات

الإجمالي العام للاستخدامات (50,459,772,000)

الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين (2,276,924,000)

الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات (2,294,422,000)

الباب الثالث:الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية (23,739,181,000)

الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية (21,866,597,000)

الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم (282,648,000)

مادة (2) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءا مكملا لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (3) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الايـرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (4): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (5) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2008م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء /

بتاريخ 24 ذو القعدة 1428 هجرية الموافق 4 ديسمبر 2007م

كما صدر امس القانون رقم (28) لسنة 2007م بشأن ربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2008م فيما يلي نصه:

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية:

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته وبعد موافقة مجلس النواب..أصدرنا القانون الآتي نصه:

مادة (1): أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2008م بمبلغ (311,295,746,000) ريال فقط (ثلاثمائة وأحدى عشر مليار ومائتان وخمسة وتسعين مليون وسبعمائة وستة وأربعين ألف ريال) لاغير.

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2008م بمبلغ (72,229,477,000) ريال فقط / اثنين وسبعين مليارات ومائتين وتسعة وعشرين مليونا وأربعمائة وسبعة وسبعين ألف ريال لاغير وذلك كما يلي :

اولا الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقا لقوانين إنشائها.

أ- الموارد الجارية :

البيان التقديرات

الباب الاول : ايرادات النشاط الجاري (127,531,628,000)

الباب الثاني :الإيرادات المتنوعة (13,519,427,000)

الباب الثالث : إيرادات الاوراق المالية والعوائد (9,242,118,000)

الباب الرابع إيرادات جارية تحويلية (33,572,179,000)

جملة الموارد الجارية (183,865,352,000)

حساب العجز الجاري (- - - -)

إجمالي عام الموارد الجارية (183,865,352,000)

ب- الموارد الرأسمالية :

الباب الخامس : الايرادات الرأسمالية (74,862,262,000)

الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية (2,108,360,000)

جملة الموارد الرأسمالية (76,970,622,000)

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية. (260,835,974,000)

أ- الاستخدامات الجارية :

البيان التقديرات

الباب الاول :المرتبات والأجور وما في حكمها (5,573,014,000)

الباب الثاني :مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع (13,037,754,000)

الباب الثالث:المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة (93,025,107,000)

جملة الاستخدامات الجارية (111,635,875,000)

جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري) (72,229,477,000)

إجمالي عام الاستخدامات الجارية (183,865,352,000)

ب- الاستخدامات الرأسمالية :

الباب الرابع: مشروعات قيد التنفيذ (4,205,592,000)

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية (72,765,030,000)

جملة الاستخدامات الرأسمالية (76,970,622,000)

(260,835,974,000)

مادة (2): أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2008م بمبلغ (112,233,369,000) ريال فقط / مائة واثنا عشر مليار ومائتان وثلاثة وثلاثين مليون وثلاثمائة وتسعة وستين ألف ريال لاغير.

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2008م بمبلغ(8,530,741,000) ريال فقط / ثمانية مليار وخمسمائة وثلاثين ملا يين وسبعمائة وواحد واربعين ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ وقدره (3,604,238,000) ريال فقط / ثلاثة مليار وستمائة وأربعة مليون ومائتين وثمانية وثلاثون ألف ريال لاغير.

ج- يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2008م بمبلغ(17,655,811,000) ريال فقط / سبعة عشر مليار وستمائة وخمسة وخمسون مليون وثمانمائة واحد عشر الف ريال لاغير منه مبلغ(17,473,091,000) ريال فقط / سبعة عشر مليار وأربعمائة وثلاثة وسبعون مليون وواحد وتسعون الف ريال لاغير عجزا معانا.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2008م بمبلغ(24,902,099,000) ريال فقط / اربعة وعشرون مليارات وتسعمائة واثنان مليون وتسعة وتسعون الف ريال لاغير وذلك كما يلي:

الاستخدامات الجارية :

البيان التقديرات

الباب الاول : المرتبات والاجور (18,501,920,000)

الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للانتاج (33,852,807,000)

الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة (7,452,636,000)

جملة الاستخدامات الجارية (59,807,363,000)

فائض النشاط الجاري (8 ,530,741,000)

اجمالي الاستخدامات الجارية (68,338,104,000)

الاستخدامات الرأسمالية:

الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ (38,814,756,000)

الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية (5,080,509,000)

أجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية (43,895,265,000)

أجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية (112,233,369,000)

الموارد الجارية:

البيان التقديرات

الباب الاول : ايرادات النشاط الجاري (47,916,672,000)

الباب الثاني : الايرادات المتنوعة (574,229,000)

الباب الثالث :ايرادات أوراق مالية (- - -)

الباب الرابع : إيرادات جاريه تحويلية (2,191,392,000)

جملة الموارد الجارية (50,682,293,000)

عجز النشاط الخارجي (17,655,811,000)

أجمالي عام الموارد الجارية (68,338,104,000)

الموارد الرأسمالية:

الباب الخامس : الايرادات الرأسمالية (43,329,022,000)

الباب السادس :ايرادات تحويلية رأسمالية (556,243,000)

اجمالي عام الموارد الرأسمالية (43,895,265,000)

أجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية (112,233,369,000)

مادة (3) :أ- يقدر اجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2008م بمبلغ (129,629,090,000) ريال فقط / مائه وتسعة وعشرون مليار وستمائة وتسعة وعشرون مليون وتسعون الف ريال لاغير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية 2008م بمبلغ (11,299,468,000) ريال فقط / احد عشر مليار ومائتان وتسعة وتسعون مليون وأربعمائة وثمانية وستون الف ريال لاغير ، وتقدر حصة الحكومة في اجمالي هذا الفائض بمبلغ (1,832,149,000) ريال فقط / واحد مليار وثمانمائة واثنان وثلاثون مليون ومائة وتسعة واربعون الف ريال لاغير وذلك كما يلي :

- الاستخدامات الجارية :

البيان التقديرات

الباب الاول : المرتبات والاجور : (8,263,021,000)

الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للانتاج (54,420,392,000)

الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة (33,411,179,000)

جمله الاستخدامات الجارية (96,592,094,000)

فائض النشاط الجاري (11,299,468,000)

اجمالي عام الاستخدامات الجارية: (107,394,060,000)

- الاستخدامات الرأسمالية :

الباب الرابع :مشروعات قيد التنفيذ (4,738,000,000)

الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية (17,497,030,000)

اجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية (22,235,030,000)

اجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية (129,629,090,000)

- الموارد الجارية :

البيان التقديرات

الباب الاول : ايرادات النشاط الجاري (93,359,310,000)

الباب الثاني : الايرادات المتنوعة (2,119,750,000)

الباب الثالث : ايرادات اوراق ماليه (402,000,000)

الباب الرابع : ايرادات جارية تحويلية (11,513,000,000)

جملة الموارد الجارية (107,394,060,000)

عجز النشاط الجاري (- - -)

اجمالي عام الموارد الجارية (107,394,060,000)

- الموارد الرأسمالية :

الباب الخامس الايرادات الرأسمالية (6,473,818,000)

الباب السادس : ايرادات تحويلية رأسمالية (15,761,212,000)

اجمالي عام الموارد الرأسمالية (22,235,030,000)

اجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية (129,629,090,000)

مادة (4) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات هذا القطاع جزءا مكملا لاحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها .

مادة (5) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الايـرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لاحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والانظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه واحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته وقانون المؤسسات رقم (35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الاخرى النافذة .

مادة (7) : يعمل بهذا القانون من أول يناير 2008م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ 24 ذو القعدة/1428هـ الموافق 4 ديسمبر 2007م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

مساحة إعلانية